مجلة جامعة بنغازي العلمية

www.sjuob.uob.edu.ly

التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل الليبي

فتحية الفرجاني الأوجلي [1] *

[1] جامعة بنغازي – كلية الاقتصاد – قسم الاقتصاد

تاريخ الاستلام : 10 / 04 / 2020 تاريخ القبول : 12 / 05 / 2020

الملخص

تثملت مشكلة الدراسة في عدم التوافق بين مخرجات التعليم التقني والحاجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل الليبي . كما هدفت إلى معرفة مدى ملاءمة مخرجات التعليم التقني الحالية والمستقبلية لضمان حصول أغلب الخريجين على فرص عمل في السوق الليبي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للمساهمة في اقتراح حلول قد تفيد في ارتقاء مخرجات التعليم التقني في ليبيا بما يتلاءم وحاجة السوق ، حيث اعتمدت الدراسة على البيانات المتوافرة خلال الفترة بين (1987 م- 2012 م) وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها انخفاض في عدد خرجي الكليات الفنية خلال الفترة من (2010 م وحتى 2012 م) ويرجع ذلك إلى النظرة الدونية (الاجتماعية) لهذه المعاهد والكليات ومقارنتها بالكليات العلمية والإنسانية والعلوم الاجتماعية .

الكلمات المفتاحية:

التعليم ، التقني ، سوق ، العمل ، الليبي .

Abstract

The study's problem included the incompatibility between the outputs of technical education and the current and future needs of the Libyan labor market. It also aimed to know the suitability of current and future technical education outputs to ensure that most graduates obtain employment opportunities in the Libyan market using the descriptive analytical approach to contribute to proposing solutions that may be useful in advancing technical education outputs in Libya in line with the needs of the market, as the study relied on data available during The period between (1987 - 2012) and the study concluded to several results, including a decrease in the number of graduates of technical colleges during the period (2010 to 2012).

This decrease is due to the inferiority (social) of these institutes and colleges and their comparison with the scientific, humanities and social sciences.

Keywords: Education, Technical, Labor, Market, Libya .

1. المقدمة:

يعد التعليم التقني نمطا من أنماط التعليم العالي, وركيزة من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات, وضرورة من ضرورات الحياة , وهو يحظى الآن بالعناية والاهتمام في كل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء . قد أصبح النهوض بهذا النوع من التعليم سمة للتطوير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تشهده المجتمعات . إن فلسفة التعليم عامة والتعليم التقني خاصة وأهدافه تقوم أساسا على المساهمة في تحقيق التنمية في المجتمع , وتلبية متطلباته واحتياجاته , فالتعليم التقني هو المصدر الرئيس لتكوين المهارات والدوريات العالية في الموارد البشرية باعتباره أهم الموارد لإحداث التنمية ، والحقيقة التي لا تقبل الشك أن للتعليم التقني أهمية كبرى في تنمية متطلبات المجتمع الشاملة , ويمكن تلخيص هذه الأهمية في كونه يعد مصدرا من أهم مصادر إعداد القوى البشرية التي تعتمد عليها خطة التنمية , واحتياجات سوق العمل المحلية . كما يعد مؤشرا في قياس وجود تنمية شاملة في مجتمع ما، كما أنه يساعد هذه الدول على استغلال الموارد الخام الموجودة لديها وتصنيعها بدلا من تصديرها للدول الصناعية المتقدمة بثمن بخس ، وقد جاء هذا الاهتمام المتزايد بالتعليم التقني في الكليات التقنية ، وتطويره ثمرة مباشرة لمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها المجتمع الليبي.

2. منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي لتحليل واقع التعليم التقني في ليبيا ونوعية مخرجاته التي يحتاجها سوق العمل من البيانات والمعلومات التي جمعت من كل من الدراسات المكتبية والدراسات الميدانية وأيضا من الإحصاءات المنشورة وغير المنشورة.

3. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم التوافق بين مخرجات التعليم التقني والحاجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل الليبي ، حيث أشارت بعض الدراسات مثل دراسة (جمال عبد المالك وآخرين ، حول تطوير مناهج التعليم التقني العالي سنة 2014م) . عدم مواكبة التعليم التقني الانفجار المعرفي ، وفي ليبيا تعددت مؤسسات التعليم التقني بين العالي والمتوسط ومنحت لها المسميات المختلفة ، وأصبح قليل منها يؤهل خرجيها بشكل مختلف عن الأخرى في الجودة ، ومنح شهادة علمية معينة مع تزايد عدد الطلاب بهذه المؤسسات بشكل كبير ، وأضحى من المهم جدا منح ملفات التعليم التقني والدخول إلى مؤسساتها التعليمية والتدريبية ، والخوض في نظمه التدريبية ، والخوض في نظمه التعليمية ، وعلاقة مناهجه وتوحيد تخصصاته لملاءمة سوق العمل .

4. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل في ليبيا منطلقا من فرضية أن مخرجات التعليم التقني في ليبيا كانت أحد الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة بين خريجي معاهد التعليم التقني ، ويتطلب ذلك منهجا بمستويين من التحليل، الأول يركز على مخرجات التعليم التقني، والثاني يركز على متطلبات سوق العمل الليبي.

* للمراسلات الي فتحية الفرجاني الأوجلي:

البريد الإلكتروني : flawgali@yahoo.com

5. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي يلعبه التعليم التقني في إخراج كوادر تقنية مؤهله لخدمة المجتمعات ولخدمة سوق العمل الليبي ولكون التعليم التقني معتمدا علي الأسس العلمية سيطمئن ذلك سوق العمل الليبي من استخدام مخرجاته من التقنيين.

6. واقع التعليم التقني في ليبيا:

6.1 تعريف التعليم التقني:

يقصد بالتعليم التقني (ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي واكتساب المهارات الفنية والمعرفة المهنية الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية من أجل إعداد جيل من العمال المهرة في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والصحية والتجارية لتكون لديهم القدرة على التنفيذ والإنتاج) .

وهو التعليم ما فوق الثانوية ودون مستوى الجامعة ، لا تقل فيه مدة الدراسة عن سنتين .

إن عدم التوازن بين نظام التعليم بشكل عام ونظام التعليم التقني الأكثر ارتباطاً بسوق العمل ، هو أحد أهم المعوقات في طريق تحقيق التنمية الاجتماعية والتطور الاقتصادي ، ولهذا ينظر للتعليم التقني على أنه جزء لا يتجزأ من التأهيل والتعليم العام ، والمساهمة الفعالة في عالم العمل .

6.2 التعليم التقني في ليبيا

يلعب التعليم التقني في ليبيا دورا في تهيئة ملايين الطلاب أكاديميا ومهنيا للدخول في سوق العمل وتوفير فرص العمل لهم ورفع مستوى معيشتهم ويمكن للتعليم التقني في ليبيا أن يقوم هو أيضا بنفس الدور للآلف الطلاب المتخرجين من مؤسسات التعليم المختلفة غير أن كثيرا من المعوقات تحول دون تحقيق ذلك وفيما يخص التعليم التقني فإنه لا تتوافر بيانات منتظمة وبشكل دوري يمكن الاعتماد عليها في إجراء الدراسات وتحليل التعليم التقني في ليبيا وتطوره ، ويتناول هذا الجزء من الورقة تطور التعليم التقني وطبيعة الدراسة في مؤسسات التعليم التقني ، مع الإشارة بشكل بسيط إلى بعض المؤشرات المتعلقة بالخريجين في بعض السنوات للمراكز والكليات التقنية ، من خلال بعض البيانات والمعلومات التي توافرت لدى الباحثين ، وتحليلها لاستخلاص بعض النتائج حول مدى تطور التعليم التقني في ليبيا.

6.3 تطور التعليم التقني في ليبيا[1]:

شهد التعليم التقني في ليبيا عدة مراحل حتى وصل إلى ما هو عليه الآن من وجود العديد من الكليات التقنية والمعاهد العليا والمتوسطة ، وكانت البداية لظهور أول مؤسسة تعليم تقني في ليبيا في عام 1898 تحت اسم (مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية) بطرابلس ، ثم ظهرت بعدها مراكز التدريب الأساسي ، وهي عبارة عن دورات تدريبية قصيرة لمدة ثلاثة أشهر في البناء والتشييد ، ثم تطورات إلى مراكز أساسية لمدة تسعة أشهر تضم العديد من الصناعات المختلفة للعديد من القطاعات ، وكان أول معهد فني أنشئ في ليبيا عام 1956 هو معهد الغيران الزراعي بطرابلس وفي عام 1967 أنشئ معهد نصر الدين للبناء والتشييد في طرابلس وانطلت منذ ذلك الفترة عملية إنشاء العديد من مراكز التكوين والتدريب الأساسية ، وتهدف إلى تدريب الطلاب الذين لم يتمكنوا من اجتياز مرحلة التعليم الأساسي وتجاوزا سن الخامس عشرة على العديد من المهن المختلفة للالتحاق بسوق العمل.

تطور التعليم التقني بعد مرحلة التدريب الأساسي إلى مرحلة أخرى وهي مراكز التدريب المتوسط التي تسمى حاليا بالمعاهد المتوسطة ، وتهدف إلى إعداد العناصر الفنية والحرفية الماهرة من القوى العاملة وتأهيلها وتهيئتها للعمل والإنتاج وفقاً لاحتياجات سوق العمل ، وجاء تأسيس هذه المراكز استجابة لمتطلبات خطط التنمية ، واستهداف تخريج الكوادر الوطنية المؤهلة تقنيا ، ومدخلاتها من حملة الشهادة الثانوية القسم العلمي ، وحملة الدبلوم المتوسط (الفني) وكانت البداية في عام 1984 بعدد تسعة مراكز ثم زاد العدد في سنة 1989 بضم المعاهد التخصصية موزعاً على كامل التراب الليبي ، وكانت موزعة على ثلاثة تخصصات هي المراكز المهنية العليا لإعداد المدربين ، والمراكز المهنية العليا للمهن الشاملة ، والمراكز المهنية العليا للمهن التخصصية ، ثم ضمت المراكز القطاعية ، ووصل العدد إلى 62 مركزاً عام 2002 .

أما المرحلة التي تلت مرحلة التدريب المتوسط فكانت مرحلة إنشاء المراكز المهنية العليا ، التي أصبحت حاليا معاهد تقنية عليا ، وتعتبر هذه المراكز مهنية متخصصة يلتحق بها الطالب بعد إتمام مرحلة التعليم المتوسط ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات يحصل الطالب فيها على الدبلوم العالي في التخصصات التقنية المختلفة ، وقد تمت معادلته وظيفيا بدرجة الشهادات الجامعية (البكالوريوس)، ثم تطورت هذه المعاهد إلى المعاهد التقنية العليا وهي المعاهد التقنية المتخصصة يلتحق بها الطالب بعد إتمام الشهادة الثانوية ، ومدة الدراسة فيها على الأقل ثلاثة سنوات ، وتمنح الدبلوم العالي أو البكالوريوس التقني التخصصي في الميكانيكا والكهرباء ، والتقنية الصناعية والطبية والالكترونية.

وفي سنة 2010 حولت مجموعة من المعاهد التقنية إلى كليات تقنية بقرار وزاري ، وضمت عدد (16) كلية ، وتختلف هذه الكليات عن المراكز السابقة (المعاهد العليا) في أنها تعطي درجة البكالوريوس والماجستير، في حين أن المعاهد العليا لا تعطي إلا درجة الدبلوم العالي ، ومدخلاتها تكون من الثانوية العامة والمعاهد الفنية المتوسطة ، نظام الدراسة في معظمها نظام فصلي مغلق ، وبعضها نظام سنوي ، ومدة الدراسة أربع سنوات وهو ما يعادل ثمانية فصول دراسية .

6.4 مخرجات التعليم التقني في ليبيا:

البيانات الواردة في الجدولين (1) و(2) توضح الآتي:

- ارتفاع ملحوظ في عدد خريجي المراكز التقنية ، حيث ارتفع من 47 خريجاً في عام 1987 إلى 975 خريجاً في عام 1993 وإلى 7131 خريجاً في عام 2002 ، ثم انخفض خلال السنوات (2003-2005) ليصل إلى 3552 في عام 2005 . ويعكس الانخفاض في السنوات الأخيرة إلى النظرة الدونية (الاجتماعية) لهذه المعاهد والكليات مقارنةً بالكليات الإنسانية والعلوم الاجتماعية .
- وزعت نسبة الخريجين من المعاهد العليا كما يلي39% من مراكز المهن الشاملة، 22817 من المراكز التخصصية،17% من مراكز إعداد المدربين
- بلغت أكبر نسبة من الخريجين 17.85% في تخصص الحاسب الآلي ، وأقل نسبة من الخريجين 2.76% في الهندسة المدنية وتراوحه باقي التخصصات ما بين نسبة 14.09% و نسبة 3.35%.
- بينما نلاحظ انخفاض ملحوظ في عدد خريجي الكليات التقنية خلال الفترة من (2010-2012) من 1036 إلى 919 خريجا، ويعكس انخفاض أعداد الخريجين إلى تفضيل الطلاب الدراسة في الكليات الإنسانية والعلوم الاجتماعية في بعض المعاهد التقنية.

[1] الجدي وآخرون ص8

الجدول رقم (1)
عدد الخريجين من المعاهد العليا خلال الفترة (1987-2005)

العام التدريبي	عدد الخريجين			
	مراكز المهن الشاملة	المراكز التخصصية	مراكز إعداد المدربين	المجموع
1987م	0	47	0	47
1989م	44	117	24	185
1989م	35	363	26	424
1990م	28	213	25	266
1991م	115	197	49	316
1992م	142	387	34	563
1993م	190	753	32	975
1994م	269	602	90	961
1995م	364	793	225	1382
1996م	318	901	273	1492
1997م	561	1237	479	2277
1998م	1229	1533	709	3471
1999م	1407	2195	785	4387
2000م	2251	2768	850	5869
2001م	2266	3082	1058	6406
2002م	2815	2810	1506	7131
2003م	3345	2271	1218	6834
2004م	2983	1624	945	5552
2005م	2024	924	604	3552
الإجمالي	20386	22817	8932	52135
نسبة الخريجين %	%39	%44	%17	

المصدر :أبوراوي ،والجروشي، دور التعليم التقني في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، المؤتمر الأول للعلوم التقنية، مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات، سنة 2016.

الجدول رقم (2)
عدد الخريجين من الكليات التقنية خلال الفترة (2010-2012)

خريجو الكليات	السنة		
	2010	2011	2012
كلية الفندقية والسياحة طرابلس	41	27	4
كلية التقنية والسياحة مصراته	-	14	39
كلية تقنيات الحاسوب الزاوية	146	65	22
كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية طرابلس	189	166	269
كلية التقنية الطبية درنة	22	28	19
كلية تقنية الهندسة الميكانيكية بنغازي	14	15	27
كلية التقنية الإلكترونية بني وليد	23	38	20
كلية التقنية الهندسية هون	-	-	-
كلية تقنية الحاسوب طرابلس	84	105	79
كلية التقنية الهندسية زوارة	92	29	16
كلية التقنية الالكترونية طرابلس	33	37	12
كلية التقنية الكهربائية والالكترونية بنغازي	-	-	-
كلية تقنية الطيران المدني والأرصاد الجوي اسبيعة	-	-	-
كلية التقنية الطبية مصراته	220	244	155
كلية التقنية الهندسية جنزور	70	95	215
كلية تقنية الهندسة الإنشائية مسلاته	102	81	42
الإجمالي	1036	944	919

المصدر:
أبوراوي ،والجروشي، دور التعليم التقني في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، المؤتمر الأول للعلوم التقنية، مركز العلوم والتقنية للبحوث والدراسات، سنة 2016.
إدارة الكليات التقنية (2016) ، طرابلس.

7. أهم الصعوبات التي يواجهها التعليم التقني في ليبيا:

يعاني التعليم التقني كونه جزءاً من العملية التعليمية برمتها عوائق كثيرة لا تزال تحول دون تحقيق الغايات المرجوة منه ، التي انعكست بشكل مباشر على أداء القطاع ونوعية مخرجاته ولعل ابرز المعوقات هي

أن الواقع يشير إلى أن هناك معوقات عديدة وتحديات تواجه التعليم ليواكب متطلبات سوق العمل من أهمها:

7.1 ضعف التجهيزات:

تصميم المباني في مؤسسات التعليم التقني في ليبيا ليست ملائمة للمتطلبات الخاصة لهذا التعليم وفق أحدث الطرق و أفضل المواصفات الفنية عالية الجودة من حيث المعامل والمختبرات ، المكاتب ، وأعضاء هيئة التدريس الكفء .

7.2 المشاكل الإدارية وقلة الدعم المالي:

عدم توافر الإمكانيات المادية والضرورية لتسيير العمل بصورة جيدة. كما لاحظ رمضان بوراوي في بحثه عن التعليم التقني في ليبيا ، أن التعليم التقني يعاني مشكلات إدارية ومشكلات أكاديمية ولخص المشكلة في الإدارة المركزية وافتقار الجهاز الإداري إلى المهنية وتفشي الفوضى والعشوائية والفساد.

كما وضح أن المشكلة الأكاديمية تكمن في نقص بعض الأساتذة والكوادر الفنية وقصور المناهج التعليمية الحديثة، وأشار إلى انخفاض التحصيل العلمي للطلاب في المراحل التدريسية التي تسبق التعليم التقني (المرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية).

7.3 نظم معلومات سوق العمل:

تعاني ليبيا إما من عدم توافر نظام وطني كفء لمعلومات سوق العمل يغطي الطلب على القوى العاملة والعرض بين القوى العاملة ومخرجات أنظمة التعليم ومنها التعليم التقني أو وجود نظام معلومات لا يوفر معلومات حديثة في الوقت المناسب وبشكل دقيق و واضح لسير عملية الموازنة بين العرض والطلب.

7.4 النظرة الاجتماعية للتعليم التقني:

النظرة السلبية للمجتمع نحو التعليم التقني في ليبيا ، مازالت النظرة السلبية المتوازية لخريجي التعليم التقني مقارنة مع خريجي الجامعات، إذ يمثل خيار التعليم التقني خيار من لا خيار له من حيث قبول الطلاب دوني التحصيل العالي في مسار التعليم الثانوي والأكاديمي ، وتحويل دون التحصيل المتدني نحو مسار التعليم الثانوي التقني ، ومحدودية التحاق المارة بالبرامج التقنية

7.5 عزوف الطلبة وقلة رغبتهم بالالتحاق بالتعليم التقني:

تعاني ليبيا من عزوف الطلاب بالالتحاق بمراكز التعليم التقني والسمة العامة للطلبة الملتحقين بهذا التعليم هو انخفاض معدلات التحصيل الأكاديمي للطلبة الذين قبلوا في التعليم الأكاديمي بالمرحلة الثانوية . وهذه الظاهرة تحول دون تطوير التعليم التقني ، بسبب قلة رغبة الطلبة للالتحاق به.

7.6 هيئة التدريس وأساليب التعليم:

تعد المناهج الدراسية هي القاعدة التي تبنى عليها منظومة التربية والتعليم وتطورها وفاعليتها ، وقد ظهرت الصعوبات في مجال المناهج التقنية جلية في التالي:

1. أشارت الدراسات التقنية في هذا المجال إلى أن مناهج التعليم التقني يغلب عليها الطابع النظري ، مع عدم الاهتمام الكافي بالتجارب العلمية والتدريب ، وأن هناك نقصا واضحا في الكتب المقررة في المناهج التقنية ، وعدم ملاءمة المناهج التقنية لتكنولوجيا العصر .
2. انعدام التجديد المستمر للمناهج و طرائق وأساليب مستحدثة لجذب الطلاب لدراسة العلوم والتقنية وتقريبها إلى ميولهم وزيادة إقبالهم نحو مجالاتها الواسعة
3. هناك قصور واضح في المهارات التدريسية اللازمة للمعلمين ، وأن المؤسسات التعليمية التقنية تحتاج إلى تنمية العملية التدريبية وتطويرها ، وأن ما يقدم فيها لا يلبي احتياجاتهم التدريبية .
4. ندرة المتخصصين من حملة شهادات الدكتوراه وفي الوقت نفسه قلة المبعوثين لنيل شهادات عليا متخصصة وإن وجدت الكوادر المتخصصة فليس لدى الكليات خطة للحفاظ عليها.
5. أن معظم المدرسين تعوزهم المعرفة المتقدمة بتطبيق التكنولوجيا ، بالإضافة إلى انعدام أسس البحث العلمي ومبادئه لدى كثير منهم.

8. واقع سوق العمل الليبي:

8.1 مؤشرات معدل البطالة:

تعتبر البطالة من أهم المشاكل الاقتصادية التي اهتم بدراستها الباحثون وذلك لآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عندما تتجاوز نسبتها حدوداً معينة، وفي الواقع أن مشكلة البطالة لم تكن تمثل مشكلة جوهرية في سوق العمل الليبي حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك على اعتبار أن سوق العمل الليبي قادر علي أن يستوعب جميع الأفراد الباحثين عن العمل من خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية والملاحظ بأنه منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بدأت معدلات البطالة تتزايد بصورة ملحوظة أن سوق العمل الليبي يعاني من عدم توافق مخرجات النظام التعليمي والتدريبي مع احتياجات سوق العمل التي نتج عنها في السنوات الأخيرة تنامي مشكلة البطالة في سوق العمل الليبي. وتشير البيانات المتاحة إلى أن معدل البطالة كان مساوياً إلى 19.0% عام 2012جدول رقم (3), كما تركز استخدام الليبيين في القطاع العام ومؤسساته وهذا يعني تدني نسبة العاملين في القطاع الخاص، وتشير بعض التقديرات إلى نسبة المستخدمين في القطاع العام إلى إجمالي استخدام الليبيين وصلت إلى حوالي 80% سنة 2012(جدول رقم 3), وانخفاض معدلات مشاركة المرأة نسبياً بالنسبة إلى الرجال في سوق العمل في عام 2012 بلغت نسبة مشاركة الإناث32% في حين كانت بالنسبة للرجال مساوية إلى 68% جدول رقم (3) ، وانطلاقاً من وضع سوق العمل الليبي حالياً وما يعانيه من عدم توافق مخرجات النظام التعليمي والتدريبي مع احتياجاته ودواعي وضع إطار عام جديد لمتطلبات سوق العمل ومن الإمكانيات المتاحة بالاقتصاد الوطني والتحديات المستقبلية التي ينبغي الاستجابة لها .

الجدول رقم (3)
تطور الاستخدام والبطالة الليبي خلال الفترة (1964 -2012)

البيان		1964	1973	1984	1995	2006	2012
المشتغلون	ذكور	305595	379512	571306	793371	940133	1039000
	إناث	14799	26824	84618	188053	388153	485000
	المجموع	320394	406336	655924	981424	1328286	1524000
الباحثون عن عمل	ذكور	27913	14542	22025	101816	258275	196200
	إناث	1441	739	3045	17716	89319	162100
	المجموع	29354	15281	25070	119532	347594	358000
الإجمالي	ذكور	333508	394054	593331	895187	1198408	1235200
	إناث	16240	27563	87663	205769	477472	647100
	المجموع	349748	421617	680994	1100956	1675880	1883000
معدل البطالة	ذكور	8.37%	3.69%	3.71%	11.37%	21.55%	9.15
	إناث	8.87%	2.68%	3.47%	8.61%	18.71%	25.0
	الإجمالي	8.39%	3.62%	3.68%	10.86%	20.74%	19.5

المصدر:

فتحية الأوجلي :مؤتمر سوق العمل الليبي الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية ، طرابلس 25-26/ 12/2013م .

وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء و التعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان . 1964،1973،1984،1995،2006.

وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012.

الجدول رقم (4)
هيكل العاطلين حسب المؤهل العلمي خلال الفترة (1995-2010)

المؤهل العلمي	1995			2006			2010		
	الجنس %			الجنس %			الجنس %		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
ثانوية وما يعادلها فأقل	2.540	2.449	0.932	2.07	3.767	5.012	4.3	7.4	5.2
شهادة جامعية أو دبلوم عالٍ فما فوق	7.459	7.551	0.068	7.93	6.233	4.988	5.7	2.6	4.8
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر :

فتحية الأوجلي ، مؤتمر سوق العمل الليبي الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية ، طرابلس 25-2014/12/26م.

المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، "البطالة في الاقتصاد الليبي، ماهيتها، مسبباتها، وطرق علاجها"، دراسة غير منشورة، أغسطس، 2009، ص 26.

وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، مسح التشغيل والباحثين عن عمل لسنة 2010.

يشير الجدول رقم (4) إلى أن حدوث تغير كبير في هيكل العاطلين عن العمل قد بلغت أعلاها بين خريجي الشهادة الجامعية أو دبلوم عالٍ فما فوق من 7.84% إلى 23% خلال الفترة (1995-2010)، إن هذه النسب تشير كما هو وارد بالجدول رقم (3) إلى أنه في عام 1995 من بين 119,532 باحثاً عن عمل هناك.9.1.% باحث عن عمل من ذوي المستويات الجامعية، وأنه في عام 2012 من بين 358,000 باحثاً عن عمل هناك 82,340 باحثاً عن عمل من ذوي المستويات الجامعية.

إن الموضوع الذي يثير التساؤل في هذا الوضع الذي يعاني منه سوق العمل الليبي هو كيف يمكن تفسير زيادة نسبة الباحثين عن العمل في الاقتصاد الليبي في ظل وضع ديموغرافي يتميز بالخصائص التالية:

- صغر حجم السكان الليبيين وصغر نسبة المستخدمين "العاملين" الليبيين إلى مجموع السكان الليبيين.
- أن نسبة مساهمة المرأة الليبية في القوى العاملة تعتبر صغيرة.
- أن هناك نسبة من القوى العاملة التي تعمل في سوق العمل الليبي هي قوى عاملة غير ليبية.

وهناك أسباب عديدة أدت إلى ظهور البطالة في الاقتصاد الليبي أهمها:

- عدم القدرة على خلق مناخ استثماري قادر على توليد فرص عمل بالقدر المناسب .
- انخفاض حجم الاستثمار في الاقتصاد في القطاع الخاص .
- الاحتياجات من القوى العاملة لا تتناسب مع المعروض من القوى العاملة.

8.2 متطلبات سوق العمل بغرض توظيف مخرجات التعليم التقني:

يتطلب سوق العمل الليبي في الخريج الكفاءة والجودة والخبرة في مجال التخصص أو العمل المطلوب، وأن تتوافر في الخريج القدرات الشخصية والسلوكية مثل القدرة على التحليل والتطبيق والإبداع والالتزام والجدية، إضافة إلى إجادة اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسب الآلي

كما تشير التقارير المنشورة عن سوق العمل أن أغلب الباحثين عن عمل هم من أصحاب الكليات التقنية غير المدربة (غير ماهرة) في الوقت الذي يتزايد فيه الطلبات من قبل المديرين وأرباب الأعمال في سوق العمل علي التخصصات التقنية المدربة (الماهرة) ، ومن جهة أخرى نجد أن مؤسسات التعليم التقني لازالت تخرج كمياً، وليس نوعياً، ولم يكن في الاتجاه المطلوب، حيث يعاني الاقتصاد الليبي من التدني النوعي في مخرجات النظام التعليمي، نتيجة لعدم مواكبة المناهج التعليمية للتطور وللثورة العلمية التي يشهدها العالم كل يوم، وهو مما أدى إلى خلل كبير في التوازن بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، حيث لا توجد ضوابط معينة، ولا يوجد تخطيط مسبق، أو سياسة تعليمية تعمل على تحقيق التوازن بين المخرجات التعليمية وحاجة سوق العمل منها، عن طريق توجيه الاحتياجات من مخرجات النظام التعليمي بما يوائم والاحتياجات إليه في سوق العمل، وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية. الأمر الذي تسبب في بطالة خريجي التقنيات وهذا يعني أن مؤسسات التعليم التقني الحكومية والأهلية تساهم مساهمه مباشره في عملية البطالة. وأن إشكالية عدم التوافق بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل تأتي من أهم أسباب البطالة في صفوف خريجي التقنيات وهو الأمر الذي ترتب عليه انعكاسات سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد، وهذا يستدعي من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية إعادة النظر في سياسات التعليم العالي وخططه والعمل على تحديثها وفقا لمتطلبات سوق العمل كما يجب على مؤسسات التعليم التقني إعادة النظر في المناهج والمقررات التقنية والعمل على تحديثها وتنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية تعمل على غلق الفجوة بين متطلبات الإعداد العلمي ومتطلبات شغل الوظائف المختلفة بما يكفل تخريج كوادر تمتلك المهارات اللازمة وفقا للتطورات العلمية الحديثة وبما يتوافق مع متطلبات وسوق العمل.

8.3 آليات التوافق بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل:

إن أحد المخارج الرئيسة من مشكلات سوق العمل الراهنة التي تعاني منها ليبيا يتمثّل في التوافق بين مخرجات قطاع التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل من خلال إيجاد آليات ربط حقيقية بين الطرفين ولكي تكون هذه الآليات فعالة، فإنه من اللازم أن تتوافر فيها مجموعة من المواصفات نوجزها في التالي:

- الشراكة الحقيقية في صياغة المناهج وطرق التعليم والتدريب بين المزوّد والمستفيد.
- وضوح الأهداف والتوافق عليها.
- وضوح المسارات الأكاديمية والمهنية لكلّ من المزوّد والمستفيد.
- المرونة وإمكانية التحديث والتطوير.

ويمكن الوصول إلى هذه الاختيارات من خلال إيجاد جهاز مركزي يتولّى عملية التخطيط لعملية التعليم والإشراف عليهما وتقويم أداء هده العملية بصورة مستمرة ويشرك أصحاب الأعمال في هياكله الاستراتيجية والعملية، وتوكل عملية التنفيذ لجهات عدّة تتمثّل في مؤسسات التنمية البشرية، وذلك في منظومة واحدة تكفل وضع إطار وطني للمؤهلات المهنية، وتقوم فيها حالة من الشراكة الفعلية بين الأطراف المعنية الكافة.

إن البلدان التي تكون فيها مخرجات التعليم التقني متوافقة مع متطلبات سوق العمل من حيث الكم والنوع منظومات التشغيل فيها لا تعاني من ضغط كبير للباحثين عن العمل لأن معظم فرص العمل متاحة كما أن فرص العمل في سوق الطلب الداخلي والخارجي تكون كبيرة وبالتالي تنخفض معدلات البطالة، في حين تمثل قضية توظيف الليبيين هاجساً على المستوى الرسمي والشعبي لا سميا في غياب آلية علمية لتحديد الحجم الحقيقي للبطالة ومستواها بالنسبة للراغبين في العمل من الليبيين وتبقى هذه القضية أسيرة لعدد من الفرضيات السائدة يأتي في مقدمتها عدم توافق مخرجات التعليم التقني لمتطلبات سوق العمل من جهة وعزوف القطاع الخاص عن توظيف العمالة الليبية في ظل وجود البديل الأجنبي الذي يمتلك المهارات المطلوبة ويتحلى بالالتزام والانضباط في العمل ويتميز بالتكلفة الرخيصة من جهة أخرى، وهدا ناتج عن أن مؤسسات التعليم التقني غير قادرة على ربط سياسات القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل من الوظائف، وتحقيق التوافق بين التخصصات المتاحة في هذه المؤسسات ونظيراتها المطلوبة في سوق العمل

فعدم التوافق يمثل هدرا في موارد التعليم ، وهدرا في طاقات الشباب، وصعوبة لدى أصحاب الأعمال في الحصول علي المهارات المناسبة فتزداد الحاجة للمهارات الأجنبية التي فاقت أحجامها الكبيرة في وضع البطالة وأعاقت نجاح برامج توطين الوظائف بقدر كبير .

ولتوفيق بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل علينا أن نبني نظم التعليم التقني بما يتفق مع متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي واحتياجاته ،وبما يخدم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتوفير دعم مالي وإداري لكافة برامج التطوير التي تشمل المناهج، والكوادر البشرية ، وتحسين نظم الامتحانات والتقويم والقياس وتفعيل نظم المتابعة، وتطبيق معايير الجودة والاعتماد لكي تبقى مخرجات التعليم و مدخلات سوق العمل في حالة من الاتزان المستمر، وإلا أصبحت أنظمة التعليم غير فعالة بالنسبة إلى سوق العمل، وبما يترتب عنه بحث هذا السوق عن مصادر أخرى تضمن استمراريتها ونموّها، لتتحوّل بذلك مخرجات تلك الأنظمة إلى طاقات معطلة فتتنافى ظاهرتان خطيرتان هما البطالة وتشوه سوق العمل .

9. النتائج والتوصيات:

9.1 النتائج:

يتبيّن من خلال ما تقدّم من عرض الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

1. تدني سوق العمل المتمثل بالقطاع الخاص في خلق فرص عمل جديد بسبب عدم التوافق بين مخرجات التعليم التقني والمتطلبات المهارية لسوق العمل وكذلك غياب دور منظمات المجتمع المدني.
2. أن مخرجات التعليم هي أبعد ما تكون عن احتياجات سوق العمل ، وتتسم هذه المخرجات بالعشوائية وانعدام الكفاءة المهنية.
3. أن التعليم التقني في ليبيا قد مر من المراحل المختلفة ، وعاني من عدم الاستقرار الإداري والمؤسسي حيث شهد النظام التعليمي التقني من العديد من التغيرات والتقلبات ، وهو ما يدل على عدم وجود رؤية واضحة وأهداف محددة لقطاع التعليم التقني.
4. لا تتوافر بيانات مفصلة وبشكل دوري عن التعليم التقني في ليبيا ، يلاحظ عدم توفر بيانات منتظمة ودورية حول مدخلات ومخرجات مؤسسات التعليم التقني ، كأعداد الطلاب الدارسين والخريجين لجميع السنوات وأعداد المدربين والنفقات المالية وغيرها ، نتيجة عدم وجود قاعدة معلومات وبيانات لهذا القطاع ، وتعد مشكلة عدم توفر البيانات من أهم المشاكل التي تواجه تطوير هذا القطاع.
5. انخفاض عدد الخريجين من الكليات التقنية خلال السنوات (2010-2011-2012) ويعكس انخفاض أعداد الخريجين ظاهرة تفضيل الطلاب للدراسات بالكليات الإنسانية والعلوم الاجتماعية عن الدراسة بالكليات التقنية نتيجة العديد من العوامل والأسباب والمشاكل المتعلقة بطبيعة النظام التعليمي بصفة عامة والتعليم التقني بصفة خاصة في ليبيا.
6. أن التعليم التقني في ليبيا يعاني من العديد من المشاكل والصعوبات التي تحول دون تحقيق هذا القطاع من التعليم لأهدافه ، وتنقسم هذه

المشاكل إلى إدارية ومشاكل أكاديمية.

7. غياب التوجيه والإرشاد اللازم لخريجي التعليم التقني وضعف مستوياتهم المهارية وعدم توفر التمويل اللازم.
8. ضعف التخصصات المالية للمدارس المهنية والمعدات اللازمة التي تخدم المناهج والبرامج بما يحقق متطلبات سوق العمل.
9. عدم الاهتمام بالتدريب الصيفي لطلبة المدارس المهنية وضعف مشاركة القطاع الخاص في ذلك وعدم إعطائه حقه من المسؤولين المباشرين عليه من المدارس.
10. ضعف الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية الذي يعزى إلى ضعف ومدخلاتها (المدرس ، المدرب ، الكتاب ، الوسائل ، المعدات وعدم التوازن بين مخرجات النظرية والتطبيقية.)
11. عدم وجود مراكز بحث وتطوير في مجال التعليم التقني الذي يهتم بدراسة التجارب الدولية في هذا المجال وتكيفها بما يتلاءم مع الواقع الليبي .

9.2 تحديات الدراسة:

تتلخص صعوبات الباحثة في جملة من العوائق والمشاكل منها.

1. عدم توافر البيانات الحديثة والمراجع حول مشكلة البحث ، مما استغرق وقتا للبحث عن المصادر لبناء إطاره النظري وقاعدة البيانات الخاصة به حول المشكلة.
2. عدم تعاون بعض فئات المجتمع مع الباحث ، وعدم وجود ثقافة احترام هذا النوع من الأعمال العلمية والأكاديمية رغم أهميتها الكبيرة.

9.3 التوصيات:

ومن التوصيات المقترحة لعملية التوافق ما بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل ما يلي:

- التخطيط المسبق والتنبؤ بأوضاع سوق العمل واحتياجاته ، وبناء نماذج تنبؤ بأوضاع سوق العمل والتعرف على الاحتياجات الفعلية في المدى القريب والمتوسط ورسم السياسات والبرامج الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والتقني.
- إقامة صناديق وبرامج دعم خريجي التعليم التقني لتخفيف معدلات البطالة.
- توجيه التخطيط والتنفيذ في مجال التعليم التقني بما يخدم التنمية الاقتصادية وإعادة هيكلة إدارة التعليم التقني بما يتلاءم وأهمية هذا الجانب في رفد التنمية الاقتصادية.
- ضرورة إشراك القطاع الخاص في المؤتمرات والندوات التي تعقد والاستفادة من خبراتهم باحتياجات سوق العمل باعتباره القطاع الرئيس في استقطاب مخرجات التعليم التقني وكذلك جلبة للاستثمار بالتعليم التقني.
- وضع استراتيجية واضحة للتدريب والتعليم تجعل المخرجات متوافقة مع متطلبات سوق العمل ، وتؤخذ احتياجات القطاع الخاص الآنية والمستقبلية وأولوياته بنظر الاعتبار.
- إعداد وثيقة لسياسة التعليم التقني بهدف توجيه عملية إصلاح قطاع التعليم التقني وتوحيد القطاع في ضوء متطلبات سوق العمل.
- ضرورة التنسيق بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التعليم من جانب وزارة العمل والضمان الاجتماعي من جانب آخر للتنسيق بشأن إقامة الدورات التطويرية الحديثة وتوفير فرص عمل للعاطلين .

10. المراجع:

1. أبوراوي ، رمضان علي (2014) دور التعليم التقني في التنمية الشاملة في ليبيا . مجلة العلوم والتقنية ، العدد الأول . الزاوية ww.stj.com.ly
2. إدارة الكليات التقنية (2016) ، طرابلس.
3. شامية عبدالله أمحمد (2007) . سوق العمل الاقتصادي الليبي ومتطلبات الاقتصاد الليبي المعرفي ، مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل طرابلس.
4. الجدي ، عيسى سعيد ، عكاشة ، مصطفى محمد (بدون) برامج التعليم التقني والمهني في ليبيا وسبل تطويرها المعهد العالي للهندسة ، هون.
5. الطاهر، الرشيد إسماعيل (2010) . دور التعليم التقني والمهني في تنمية المجتمع وإحداث التنمية الشاملة المجلة العربية للتعليم التقني ، المجلد (22) ، العدد الثاني .طرابلس.
6. المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، "البطالة في الاقتصاد الليبي، ماهيتها، مسبباتها، وطرق علاجها"، دراسة غير منشورة، أغسطس، 2009 ، ص 26.
7. الهيئة الوطنية للتعليم التقني 2016 طرابلس.
8. وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء و التعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان . 2006،1995،1984،1973،1964.
9. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012.
10. وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، مسح التشغيل والباحثين عن عمل لسنة 2010.